



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة 'آراء' للبحوث والاستشارات' مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الانباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر 'ثقة المستهلك' المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك. يرتكز على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية. وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في بداية كل شهر. وهو يرتكز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص. موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. وقد تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية. وتمت مراعاة أن تكون العينة ماثلة للتركيب السكاني في الكويت. ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى 6 مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة 'آراء' لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. ويستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الـ 6 بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سليبي' أو 'حيادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساسي كقياس لحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين. فكلما تجاوزها المؤشر كان الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر، وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر كانت النظرة أكثر تشاؤما.

مؤشر "آراء" الشهري بالتعاون مع "الأبناء" وبرعاية "لكزس"

# تراجع جميع مؤشرات ثقة المستهلكين.. رغم ثبات مؤشرات الوضع الاقتصادي



## القلق يطول مؤشرات الدخل الفردي

كشفت معطيات ومعدلات البحث، بعض القلق المنتشر في اجواء المستهلكين، حول المداخل الفردي الحالية والمستقبلية على السواء، فقد سجل مؤشر الدخل الفردي الحالي 107 نقاط بتراجع 4 نقاط، ومؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا 103 نقاط بخسارة 5 نقاط خلال شهر. وبالرغم من القناعة العامة بثبات الوضع الاقتصادي الحالي، برز بعض القلق الذي تسرب الى نفوس المستهلكين حول مدى إمكانية ضمان ثبات واستمرارية مداخلهم الفردي، في مواجهة المتغيرات المالية والاقتصادية التي تعصف بالعالم عامة وبالدول المنتجة للنفط بشكل محدد.

وتوقف معلقو شركة آراء عند ظاهرة التراجع الحاد لمعدلات مؤشري الدخل الفردي الحالي والمتوقع في اوساط المواطنين الذين منحوا المؤشر الأول 113 نقطة بتراجع 14 نقطة، ومؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا 101 نقطة بخسارة 11 نقطة من الرصيد السابق، بينما اختلف الامر تماما، فقد ارتفعت معدلات هذين المؤشرين بين المقيمين العرب حيث سجلوا على التوالي 100 نقطة بارتفاع 16 نقطة كما سجلوا للمؤشر الثاني المستقبلي 106 نقاط بزيادة 6 نقاط مقارنة بشهر يوليو الفات. ويبدو ان مدى تراجع ثقة المواطنين بمداخلهم الفردي، يعود الى التخوف من عامل الضغط، الذي يشكله تدني أسعار النفط على الموازنة، مما يؤدي الى تقليص التقديمات والمكافآت التي كان يحصل عليها العاملون في قطاع الدولة.

## تعديل هرمية سوق العمل

تراجع معدل مؤشر آراء لفرص العمل المتوفرة في السوق حاليا، الى 173 نقطة، بواقع تراجع بلغ 8 نقاط مقارنة بشهر يوليو، ومع ذلك فان مستوى هذا المعدل يعتبر من المستويات الجيدة على مدى مدار السنوات الماضية.

تتبعها هرمية سوق العمل، وآلية العرض والطلب داخلها، الى جملة من المتغيرات تحت ضغط بضعة عوامل ومن أبرزها: 1- التعديلات الموضوعية القائمة التي ستطال البنى الاقتصادية، نتيجة للتراجع الحاد في اسعار النفط وتدايعاته على مجمل القطاعات الاقتصادية، والمنحى التصاعدي للبحث عن مصادر اضافية للدخل الوطني.

2- الاجراءات الحكومية الساعية للمشاركة مع القطاع الخاص، بما فيه المصارف الوطنية، لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية والبنى التحتية.

3- تشجيع تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهذه العوامل ستعدل تدريجيا، من التوجه التقاضي للمواطنين للعمل في القطاع الحكومي، بحثا عن فرص عمل ذات نوعية جديدة، تتسجم مع الظروف والتطورات الاقتصادية الراهنة، ونسب ضوئ ضوئ تلك المتغيرات، لا بد من القاء الضوء على واقع وتوزيع القوى العاملة في الكويت.

وتشير آخر التقارير الرسمية الى ان اجمالي عدد العاملين في الكويت يبلغ 2,525 مليون عامل أي ما نسبته 60,4% من اجمالي عدد السكان، وتبلغ نسبة العاملين الكويتيين من الاجمالي العام للعاملين 47، فيما شكلت العمالة الكويتية من اجمالي عدد الكويتيين 33,3% أي حوالي 430 ألف عامل، يعمل منهم في القطاع العام 326 ألف عامل، وارتفعت نسبة عمالة الاناث من جملة العمالة الكويتية الى 47,3، فيما بلغت نسبة البطالة 2,8% من المجموع الكلي للعمالة الكويتية. وتؤكد هذه اللوحة على تطور طبيعي لحجم القوى العاملة الوطنية، ولاحتلال العاملات الاناث موقعهن في هرمية سوق العمل، كما يكشف تضخم حجم العمالة الوطنية في القطاع الحكومي، مع السعي لتشجيع نمو حجم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، التي تسجل معدل نمو سنوي يوازي 4,4%.

## ارتفاع أسعار غير مسبوق

سجل مؤشر آراء لشراء المنتجات المعمرة، لشهر أغسطس 2015، معدلا بلغ 118 نقطة بتراجع 6 نقاط عن معدله السابق. ويعتبر هذا المستوى من ادنى مستوياته خلال السنوات الماضية، ومن البيدي في ظروف التدني الحاد لاسعار النفط، وتقلص الدخل الوطني، أن تنتشر اجواء التخفظ على الشراء في اوساط المستهلكين، وتظهر احساسهم بالقلق حول ضمان المداخل وحماية قدرتها الشرائية.

ومع ذلك تعرضت قناعات المستهلكين لجملة من العوامل الايجابية منها والسلبية، وتغللت سمة الانكماش النسبي في الاقدام على الشراء، وتعتبر أبرز النقاط الايجابية في هذا المجال ما يلي:

- 1- زيادة القروض الشخصية الاستهلاكية بنسبة 12,3% سنويا.
- 2- المحافظة النسبية على القدرة الشرائية، بحيث لن تتجاوز معدلات التضخم المتوقعة لاسعار الاستهلاك هذه السنة معدل 4.
- 3- المستوى العالي لحصة المواطن من الدخل الوطني. ولكن من جهة أخرى سجلت وتيرة ارتفاع الاسعار، لبعض السلع والمواد الغذائية، مستويات غير مسبوق، وبخاصة منها اسعار الخضار والفواكه والاسماك وثمار البحر وغيرها، حيث تضاعفت اسعار البعض منها مرات عدة. مما ضغط على القدرة الشرائية للمستهلكين واجبرهم على مقاطعة شعبية لشراء بعض اصناف الاسماك التي ارتفعت اثمانها بشكل غير مبرر. علما بان لجنة الاسعار وأققت على زيادة اسعار 892 صنفا.

ويعود ارتفاع الاسعار وبخاصة المواد الغذائية المستوردة، وبشكل أدق الخضار والفواكه، الى ارتفاع نفقات النقل نتيجة الظروف الامنية في العديد من الدول المجاورة، ولكن لا بد من تكثيف المراقبة من قبل الجهات المعنية لضبط الاسعار حفاظا على مصلحة المستهلكين.

10 نقاط مقارنة بشهر يوليو الماضي، وهو يعكس بذلك الاجواء التشاؤمية المنتشرة في وسط المستهلكين حول التوقعات المستقبلية، والاحتمالات التي قد تؤثر سلبا على جملة من القطاعات المالية والاقتصادية، وبخاصة التعرض لمزيد من خسائر البورصة، وجمود القطاع العقاري، حيث سجل الائتمان العقاري تراجعا بقيمة 20 مليون دينار خلال شهر. وتغللت هذه العوامل السلبية، المتأتبة من التراجع الحاد في أسعار النفط، على بعض العوامل الايجابية ومنها:

- 1- الاجراءات الحكومية التي رفعت الإيرادات غير النفطية الى 2,4 مليار دينار وبنسبة 100% خلال سنة.
- 2- نمو عدد طلبات التراخيص لتأسيس مؤسسات فردية، والتي درستتها وزارتي التجارة والصناعة، خلال شهر يوليو بنسبة 200% مقارنة بمثلها خلال يونيو 2014.

وتراجع معدل مؤشر ثقة المواطنين بالوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا الى 96 نقطة بخسارة 18 نقطة بينما ارتفع هذا المعدل في وسط المقيمين العرب الى 104 نقاط وبتزايد 4 نقاط خلال شهر، وعلى صعيد المناطق المحيطة بطبيعي لحجم المؤشر في 4 محافظات على التوالي، وهي: (الأحمدي بـ 30 نقطة، والعاصمة بـ 16 نقطة، والجهد بـ 15 نقطة، ومبارك الكبير بـ 13 نقطة)، وهذه الأرقام تشير الى مدى انتشار ظاهرة اهتزاز ثقة المستهلكين بالتوقعات المستقبلية.

الحالي ومنها:

- 1- نمو اجمالي ارباح البنوك بنسبة 8% مقارنة بالنصف الأول من العام 2014.
- 2- نمو الائتمان المصرفي بنسبة 5,3%.
- 3- بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي 11 ألف دينار.
- 4- النمو الثابت للقطاع التجاري.
- 5- السياسات المالية الرسمية الآيلة لمواجهة سلبيات تدني اسعار النفط بما فيها، جذب الاستثمارات، والبدء في تنفيذ بعض المشاريع على أساس المشاركة ما بين القطاعين العام والخاص، وقد منح المواطنون مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي 105 نقاط بتراجع 7 نقاط، والمقيمون العرب 92 نقطة بزيادة 11 نقطة خلال شهر.

امسا على صعيد المناطق، فقد احتلت محافظتي العاصمة والجهد اعلى المعدلات بـ 108 نقاط، بينما احتلت محافظتي مبارك الكبير والقروانية أدناها بـ 96 نقطة، ومنح الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين 18 و 35 سنة ثقتهم بالوضع الاقتصادي بـ 109 نقاط وبإضافة 4 نقاط على رصيدهم السابق.

تخوف من التوقعات المستقبلية وعلى عكس مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي الذي حافظ على مستواه السابق، سجل مؤشر آراء للوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا اعلى مستوى من التراجع خلال شهر أغسطس، بحيث اکتفى بـ 99 نقطة وبخسارة

1- سجلت اسواق المال الخليجية بما فيها الكويت خسائر قياسية، حيث انخفضت سيولة السوق المالية بنسبة 28% خلال شهر يوليو مقارنة بشهر يونيو.

2- حققت السنة المالية 2014/2015 عجزا بلغ 2,72 مليار دينار، ومن المتوقع ان يتجاوز السنة المالية الحالية 4,5 مليارات دينار وسيؤدي ذلك الى عصر النفقات العامة، وترشيدها لمواجهة النتائج السلبية المحتملة.

3- كان لتدني أسعار النفط تاثير كبير على حجم التداول في القطاع العقاري، الذي يشكو من وجود 24 ألف مبني غير مؤجر وما تتركه هذه الظاهرة من ضغوط على مستويات الإيجارات وحجم الاستثمار، علما ان القطاع سجل نموا في شهر يوليو بنسبة 5,4% خلال شهر، وتراجعا بلغ ما نسبته 48% مقارنة بيوليو 2014.

وعلى الجانب الآخر، فقد تراجعت معدلات المؤشر العام لثقة المستهلك حيث سجل المواطنون 110 نقاط بتراجع 13 نقطة عن رصيدهم السابق، والمقيمون العرب 107 بارتفاع 10 نقاط خلال شهر.

ثبات مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي انقرد مؤشر اراء للوضع الاقتصادي الحالي لشهر أغسطس، عن بقية المؤشرات المكونة للبحث، بثباته وعدم تراجعه بحيث سجل 100 نقطة محافظا على رصيده السابق، ويبدو ان جملة من العوامل ساعدت المستهلكين على ثبات قناعتهم بمستوى الوضع الاقتصادي

كشفت مؤشرا شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية لثقة المستهلك لشهر أغسطس 2015 عن تراجع جميع مؤشرات الدراسة، عاكسة بذلك الميل الانحداري لمستوى ثقة المستهلك مقارنة بشهر يوليو الماضي، حيث سجل المؤشر العام 109 نقاط بتراجع 5 نقاط خلال شهر وبارتفاع 6 نقاط مقارنة بمعدل شهر أغسطس 2014. يعتبر الهبوط الحاد لاسعار النفط، وما نتج عنه من تداعيات سلبية على مختلف القطاعات المالية والاقتصادية، العامل الاساسي الذي ضغط على نفسية المستهلكين، وادى الى تدني معدلات الثقة في صفوفهم، وتضارفت عدة عوامل لهبوط أسعار النفط، من أبرزها:

1- الخلل الذي اصاب قانون العرض والطلب نتيجة اغراق السوق بكميات تتجاوز الاستهلاك العالمي.

2- انخفاض مستويات النمو الاقتصادي العالمي، فضلا عن أزمة تراجع النمو الصيني المتوقع، وما رافقها من بليلة وخسائر، طالت مختلف الاسهم المالية العالمية.

3- ارتفاع عدد منصات النفط الاميركية.

وضمن هذه الظروف، تراجع سعر برميل النفط الكويتي في الاسبوع الثالث من شهر أغسطس، ليلازم الـ 40 دولارا للبرميل، علما ان معدل سعره خلال شهر يوليو سجل 54 دولارا ليعود ويسجل أطول سلسلة تراجع في الاسعار خلال 29 عاما، وانعكس تراجع الاسعار على جملة من القطاعات الحيوية منها:

